

الجمهورية العربية السورية
وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي

NAPC
المركز الوطني لسياسات الزراعية

ورقة العمل رقم 32

إدماج أبعاد النوع الاجتماعي في الإدارة المتكاملة للموارد المائية

سميرة الزغبى

المركز الوطني للسياسات الزراعية

دمشق، شباط 2008

بالتعاون مع

مشروع GCP/SYR/006/ITA



الفهرس

1	مقدمة
3	1 النوع الاجتماعي وعلاقته بالفقر وإدارة الموارد المائية
5	2 المرأة السورية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية
7	3 دور المرأة في الزراعة وإدارة الموارد المائية
9	4 التعاون مع المنظمات الدولية
10	1.4 مشروع GEWAMED
10	1.1.4
10	2.1.4
10	3.1.4
11	4.1.4
11	5.1.4
12	6.1.4
13	7.1.4 GEWAMED
14	8.1.4
14	5 كيف نعرز أدوار النوع الاجتماعي في إدارة المياه
15	1.5 مبادرات معهد باري في إدماج أبعاد النوع الاجتماعي في إدارة المياه
16	2.5 مؤشرات حساسية الجندر المقترحة من قبل معهد باري
19	6 المشكلات والتحديات كما تراها المنظمة الدولية للأغذية والزراعة
19	1.6 التحديات ذات الصلة بالتحويلات العالمية (العولمة)
20	2.6 زيادة الضغط على الموارد الطبيعية
20	3.6 نظم الدعم الزراعي
21	4.6 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
21	5.6 سياسات التخطيط للتنمية الزراعية والريفية
22	المراجع العربية
22	المراجع الأجنبية

مقدمة

تدعو الأهداف الألفية للتنمية إلى المساواة في النوع الاجتماعي وتمكين المرأة عن طريق زيادة مشاركتها في النشاطات الاقتصادية وتأمين فرص المشاركة في القطاعين الخاص والعام ، وقد أظهر تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام 2006 أن الدول الأضعف من حيث مؤشرات التنمية المتعلقة بالنوع الاجتماعي مثل مؤشرات الصحة والتعليم والحصول على المياه النظيفة (سيراليون، النيجر و مالي) هي الأعلى بمعدلات الفقر. والدول ذات معدلات الفقر المرتفعة (بوليفيا وكولومبيا هندوراس وغواتيمالا وغيرها) هي أيضاً ذات معدلات مرتفعة بمؤشرات التمييز الاجتماعي والجنسي والعرق والطائفي (تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة، 2006).

وتعتبر المياه أساس حياة البشر لكنها تعتبر في الوقت نفسه مصدراً لتوسيع حلقة الفقر وعدم المساواة ضمن إطار تلوث المياه وعدم التمكن من الحصول على مياه الشرب النظيفة وبالتالي التعرض للأمراض الناجمة عن المياه الملوثة. فتوفر المياه النظيفة هو مفتاح الدخول إلى عملية التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمرض والتمتع بالصحة الجيدة وخفض وفيات الأمهات وأطفالهن الرضع . ولكن حوالي 1.1 مليار إنسان لا يحصلون على مياه الشرب الآمنة وحوالي 2.6 مليار ليس لديهم نظام الصرف الصحي الملائم (خوسلا و بيرل، 2003) مما ينعكس بأشد الآثار السلبية على حياة الأطفال والنساء حيث تختلف معاناة النساء عموماً عن معاناة الرجال بسبب التهميش وعدم المساواة . فقد قُدِّر عدد الفقراء في العالم بـ1.3 مليار في عام 2005 ، منهم 70% نساء . والنساء يعملن ثلثي عدد ساعات العمل المنجز في العالم وينتجون نصف الغذاء العالمي ولكنهن يتقاضين 10% فقط من الدخل العالمي ويملكون 1% فقط من الملكية في العالم (تقرير الألفية للأمم المتحدة ، 2005) .

عملت الحكومة السورية خلال العقود الأخيرة الماضية على تعزيز الاستثمار في القطاع الاجتماعي، الأمر الذي أدى بالنتيجة إلى تحسين أوضاع المرأة من النواحي الاجتماعية والصحية وتوفير فرص العمل وإشراكها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال الخمس أو العشر سنوات الماضية . وتعد سوريا من بين الدول التي صادقت على غالبية الاتفاقيات والإعلانات الدولية المتعلقة بالمرأة واتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وجميع الاتفاقيات الأخرى المتعلقة بحقوق الإنسان والتي تعطي المرأة مكانها المناسب في المجتمع (الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2006) .

وقد شهدت الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) تحقيق العديد من المكاسب والحقوق للمرأة السورية فيما يتعلق بالوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . حيث انخفض معدل وفيات الأمهات من (71) حالة وفاة (لكل 100 ألف) عام 2001 إلى (58) حالة وفاة (لكل 100 ألف) عام 2005 وانخفض معدل وفيات الأطفال دون الخمس سنوات من 29 بالألف عام 2000 إلى 19.3 بالألف عام 2005 بينما انخفض معدل وفيات الأطفال الرضع من 24 بالألف إلى 17.1 بالألف خلال نفس الفترة .

وبالرغم من التطور الملموس الذي حصل إلا أن الفروق بين الذكور والإناث لا تزال كبيرة فيما يتعلق ببعض المؤشرات ومنها الوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمثلة التالية تستند إلى بيانات المكتب المركزي للإحصاء لعام 2006 (المكتب المركزي للإحصاء، 2006) :

- وصل معدل البطالة بين الإناث في عام 2005 إلى 18.5%، و بين الذكور إلى 7.3% في نفس العام .
- بلغت نسبة الأمية للإناث إلى 26.1% وإلى 12% للذكور في عام 2005 .
- انخفضت نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل في عام 2004 إلى 17.3% بعد أن حققت ارتفاع عام 2002 حيث وصلت إلى 21.4% .
- انخفضت نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي الخام من عمر 15 سنة فأكثر إلى 9.2% في 2004 بعد أن حققت ارتفاع عام 2002 إلى 14.2% .
- انخفضت نسبة العاملات في الزراعة إلى 25.5% عام 2004 مقابل ارتفاع نسبة العاملات في قطاع الخدمات إلى 56.3% في نفس العام .
- بقيت معدلات مشاركة المرأة في وزارات الدولة دون تحسن وهي نسبة قليلة نسبياً (فقط 7%) في 2005 .
- يبلغ إجمالي عدد العاملات في الوظائف الحكومية أقل من نصف إجمالي عدد العاملين في وزارات الدولة وينخفض العدد إلى الربع في وزارة الزراعة وإلى العشر في وزارة الري في عام 2005 .
- بلغ معدل مشاركة المرأة في مجلس الشعب في عام 2005 إلى 12% .

إن فالكثير من الإصلاحات لا تزال تنتظر التنفيذ ، فعالية النساء في المناطق الريفية النائية يعانين من ارتفاع نسبة الأمية ومعدلات التسرب المدرسي ومن عدم التمتع بالخدمات الصحية الملائمة كما يعملن بأجور متدنية وفي أوضاع بيئية صعبة ، وأن وصولهن للموارد الاقتصادية وفرص العمل لم يزل محدوداً ودون المستوى الملائم . إضافة إلى أن هناك نقص كبير في الأبحاث المتعلقة بقضايا الجندر ، ونقص في إمكانية الوصول إلى المعلومات و في التدريب ، كما أن هناك نقص في مجالات ثقافية أخرى تقدر مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي .

في هذه الورقة يتم إلقاء الضوء على الإطار العام للسياسات الحكومية المتعلقة بمساهمة المرأة السورية في النشاطات الاقتصادية وأهمها الزراعة وبالتحديد دورها في عملية الإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية مع التركيز على دورها في إدارة الموارد المائية . كما تبرز تعاون الحكومة والهيئات غير الحكومية مع المنظمات الدولية كنشاط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها في مجال تمكين المرأة اقتصادياً وتعزيز دورها في استثمار الموارد الطبيعية الهامة من أجل إتاحة فرص متساوية أمام الجميع . وبالتحديد يتم التعريف بمشروع "GEWAMED" أو مشروع "إدماج أبعاد الجندر في الإدارة المتكاملة للموارد المائية" المقدم من الاتحاد الأوروبي والمركز الإقليمي للدراسات الزراعية في دول البحر المتوسط (معهد باري CIHEAM – Bari) . و إعطاء فكرة عن نشاطاته في سورية بإشراف الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ، إدارة الموارد الطبيعية والأراضي والتي تلقي الضوء على واقع توزع أدوار النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية للأسرة في الريف السوري .

1 النوع الاجتماعي وعلاقته بالفقر وإدارة الموارد المائية

ما علاقة النوع الاجتماعي بالفقر وبالمياه؟ يعني مصطلح النوع الاجتماعي "الجندر" دراسة العلاقة و تكامل الأدوار الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية والثقافية للرجل والمرأة . و المشاركة الكاملة والمتساوية للنساء والرجال في التنمية وتمتعهم الكامل والمتساوي بمنافعها . فقد ورد في البند 5 ، والمادة 14 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد النساء في مؤتمر بكين : "إن تمتع النساء والرجال الكامل والمتساوي بجميع حقوق الإنسان هو أمر ضروري لتحقيق التنمية الزراعية والريفية المستدامة والعادلة " . ولذلك هو لا يستهدف المرأة وحدها وإن كان يوليها اهتماماً خاصاً نظراً للتمييز الذي تعاني منه النساء في كل البلدان .

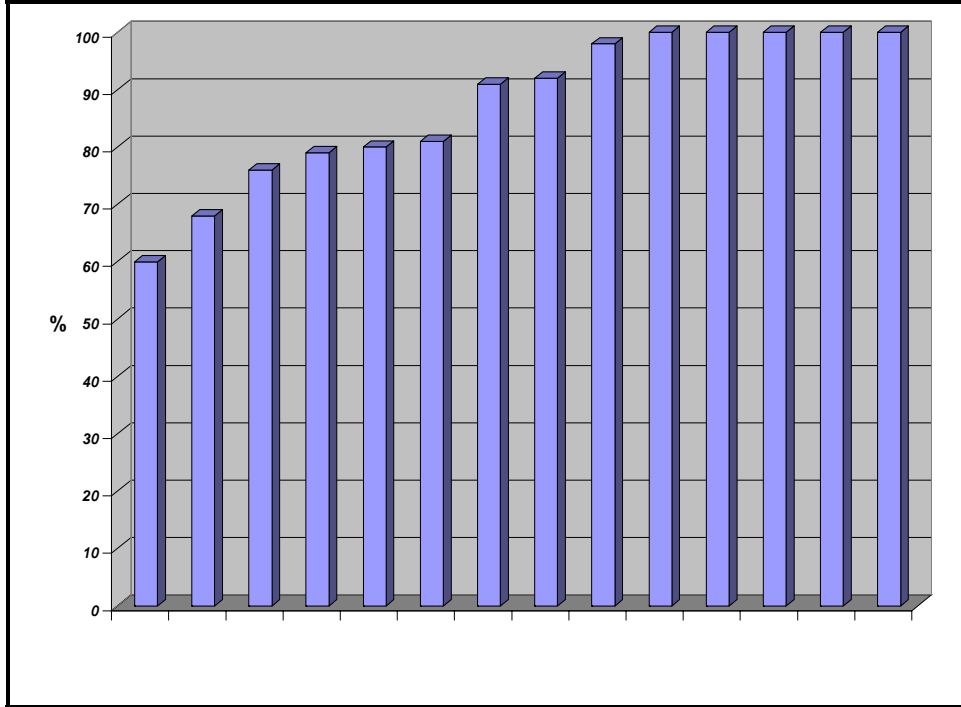
ونعلم أن الفقر بالتعريف هو مفهوم متعدد الأبعاد حيث يختلف جغرافياً (الموقع) حيث تشير التقديرات الحديثة إلى أن الفقر هو أكثر انتشاراً في المناطق الريفية منه في الحضرية وأن أهم الفروق هي الجغرافية . فمعظم فقراء سوريا (62 بالمائة منهم) يعيشون في المناطق الريفية ويتخذون الزراعة سبيلاً لمعيشتهم (UNDP ، 2005) . ومن حيث العمر والنوع الاجتماعي (ذكر وأنثى) والخصائص الاقتصادية-الاجتماعية . فتتعرض الأسر التي تعيلها نساء إلى صدمات اقتصادية نتيجة لعدم استمرارية أو انتظام مصادر الدخل . وتعتبر النساء في كثير من المناطق الريفية في العالم الحلقة الأكثر تأثراً بالفقر بسبب عدم المساواة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً . فعدم المساواة تظهر في عدم توزيع الدخل بشكل عادل بين الجنسين وفي القيود الموضوعة على ملكية الأصول و ملكية الموارد المائية ومدخلات الإنتاج (كالقروض مثلاً) . ولا يتجلى الفقر فقط بالحرمان المادي بل أيضاً بالتهميش والحرمان وعدم سماع صوت الضعفاء وآراءهم والقدرة المحدودة على مقاومة الأزمات بل يتجلى أيضاً في عدم القدرة على اتخاذ القرار والحقوق وتحييز سوق العمل والسلطة التي يتمتع بها الرجال ضد النساء . (الفاو، 2005) .

وبالرغم من أن أهداف التنمية الألفية لمعالجة قضايا الفقر والنوع الاجتماعي والبيئة قد تم وضعها منفصلة ولكنها بالحقيقة مرتبطة ببعضها ارتباطاً وثيقاً لأنها علاقات متبادلة التأثير . فالماء أساسي لحياة الإنسان وتوفر المياه النظيفة للاستهلاك المنزلي هو أهم متطلبات البقاء على قيد الحياة والصحة والتنمية البشرية . والنساء يتوجب عليهن دوماً القيام بالأعمال غير الماهرة وغير المدفوعة الأجر وخاصة المتعلقة بتأمين المياه ومهمة جمع الماء الملقاة على عاتق النساء والفتيات تتطلب المشي لمسافات بعيدة يومياً للحصول عليه مما يحرمهن من الوقت الكافي لإنجاز أعمال أكثر إنتاجية (تقرير الألفية للأمم المتحدة ، 2005) .

فتوفر المياه النظيفة مع توفر أنظمة الصرف الصحي المتطورة هي من أهم الشروط لخفض وفيات الأطفال والأمهات . كذلك الأمر فالمياه هي العنصر الأساسي في تحقيق قضايا أخرى مثل صيانة البيئة والأمن الغذائي وتمكين المرأة وتعليم الإناث . والمياه هي العامل الحاسم في مكافحة الفقر والجوع وخفض وفيات الأطفال بسبب الأمراض المعدية . وإن وباء الإيدز ونقص المناعة الذي هو سبب ونتيجة في آن واحد والمترافق دوماً مع الفقر ، انتشر في بعض البلدان النامية بسبب فشلها في توفير خدمات الرعاية الصحية المنزلية وبالخصوص بسبب عدم توفر المياه الكمية والنوعية الكافيتين (تقرير الألفية للأمم المتحدة ، 2005) .

وفي تقرير صادر عن البنك الدولي للعام 2006 يبين أنه ليس كافة السكان يتمتعون بخدمات الصرف الصحي في كثير من دول البحر المتوسط. ففي سوريا حوالي 80% من السكان وفي المغرب 60% وفي مصر 67% من السكان تتوفر لديهم تلك الخدمات. أما في الدول المتقدمة مثل فرنسا أسبانيا واليونان فتتوفر خدمات الصرف الصحي لكافة السكان (شكل 1).

الشكل 1: نسبة السكان الذين لديهم خدمات الصرف الصحي في دول منطقة البحر المتوسط التي يغطيها المشروع



المصدر: البنك الدولي، 2006

إذن تكتمل حلقة الفقر ببعده المادي بسبب الحرمان وفقير الحال والتهميش وهناك علاقة تفاعل ثلاثية الأبعاد بين النوع الاجتماعي والفقر والبيئة (امتلاك المياه والصحة العامة) وتتلخص تلك العلاقة بالمحاور التالية :

- الحصول على الماء اللازم من حيث الكفاية والنوعية سيخفف من شدة تأثير الأمراض الناشئة عن التلوث والعدوى وسيحسن من صحة وحياة المرأة والأطفال .
- لا تكون المنافسة على موارد المياه دائماً لصالح المرأة (الفئة المهمشة) بل ضدها عادةً .
- إن عدم قرب موقع المورد المائي من المنزل غالباً يضطر المرأة إلى ترك أطفالها وبيتها من أجل تأمين الماء للأسرة .
- إن عملية التنمية وتحقيق الأمن الغذائي لمعيشة الأسر يعتمد على مصادر كافية من الماء .
- إن المشاركة في إدارة الموارد المائية يؤدي إلى تحسين مكانة المرأة عن طريق توصيل صوتها وخياراتها إلى صانعي القرار والسياسات .

2 المرأة السورية في الحياة الاجتماعية والاقتصادية

ركزت الخطة الخمسية التاسعة (2001-2005) على ضرورة تعزيز الدور الاقتصادي والاجتماعي للمرأة وذلك عبر مشاركتها في اتخاذ القرار والعمل ، كما ساهمت الخطة في دفع القضايا المتعلقة بتمكين المرأة إلى الأمام وذلك عبر الإعلان عن تحسين الوضع الاجتماعي والأسري للمرأة ، وتطوير المهارات وإيجاد فرص عمل للنساء ، وإيجاد الفرص المناسبة لتأمين فرص التعليم ومنع تسرب الفتيات من التعليم ، وفي مصادقة سورية على عدد من الاتفاقيات الدولية ذات العلاقة بنود تركز على توفير الحقوق المتساوية للنساء في النشاطات الاقتصادية ، بما في ذلك اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة (السيداو) ، وتشكيل اللجنة الوطنية لمتابعة توصيات مؤتمر بكين .

وقد ارتفعت نسبة مشاركة المرأة على كافة المستويات أثناء سنوات الخطة في بعض المواقع المتقدمة في جميع الوزارات وجهات القطاع العام حسب الكفاءة والدرجة العلمية والخبرة . حيث تسلمت المرأة مهامها في القضاء المدني والجزائي وتوسعت عملية المشاركة لتبلغ نسبة مشاركة المرأة عام 2003 في مناصب القضاء 12% وحوالي 16% من مجموع محامي القطر وحوالي 7% من رؤساء البعثات . فتحققت منذ عام 2000 العديد من المكاسب والحقوق للمرأة السورية فيما يتعلق بالوصول إلى الفرص الاجتماعية والاقتصادية والسياسية . وفيما يلي بعض المؤشرات الأساسية التي تعطي صورة عامة لوضع المرأة حالياً ومشاركتها في الحياة :

جدول 1: مؤشرات حول تطور أوضاع المرأة 2000 – 2005

المؤشر	2000	2005
معدل توقع الحياة	71.3	72.1
معدل الوفيات عند الولادة (لكل 100 ألف)	71	58
معدل وفيات الرضع (لكل ألف)	24	17.1
معدل الخصوبة	3.7	3.58
نسبة الولادات التي تمت بإشراف عناصر صحية مدربة	86.5	89.7
استخدام وسائل تنظيم الأسرة	46.5	49.5
الأمية %	26.3	26.1
معدل المشاركة في النشاط الاقتصادي	12.7	9.2
معدل المشاركة في الوزارات	7	7
معدل المشاركة في مجلس الشعب	10.4	12
النسبة بين المعلمين	58	60

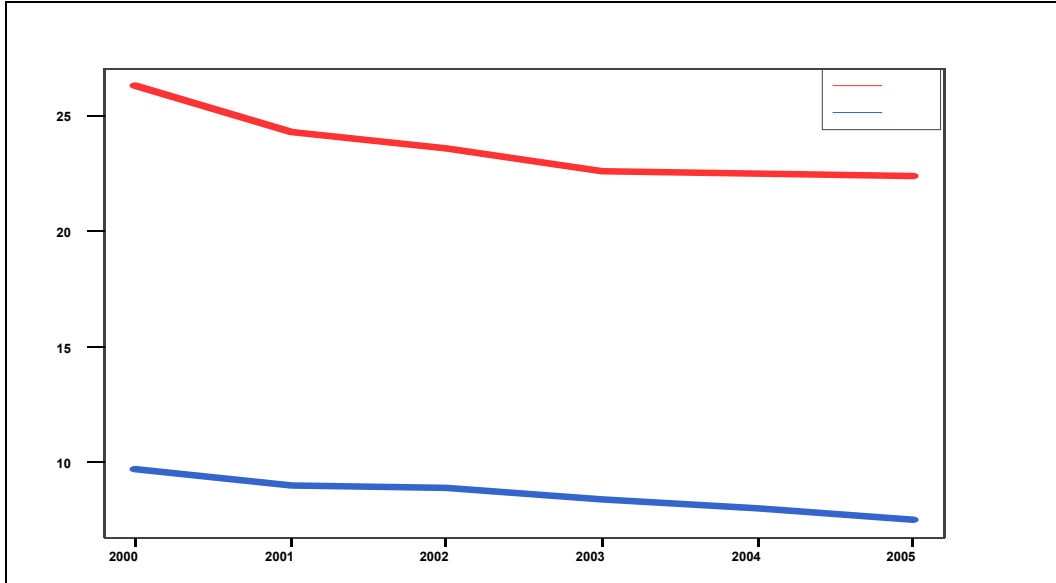
المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2005.

وقد تم في نيسان عام 2003 تشكيل الهيئة السورية لشؤون الأسرة (SCFA) والعديد من المنظمات غير الحكومية كالصندوق السوري لتنمية الريف "فردوس" الذي يعتمد مبدأ الاعتماد على الذات في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات الريفية . وفي مجال تشجيع إنشاء المشاريع الاستثمارية النسوية الصغيرة ، تم في نفس الفترة إنشاء مؤسسة تطوير وتفعيل دور المرأة في التنمية الاقتصادية "مورد" وهي منظمة غير حكومية تهدف إلى تفعيل مشاركة المرأة السورية في عملية التنمية الاقتصادية ، من خلال تقديم الاستشارات والتوجيه إلى المشاريع النسوية . ومن أجل تمكين النساء الريفيات والحد من الفقر تم في عام 2004 إطلاق

مشروع الصناديق الدوارة 1 . وتم تنفيذ العديد من المشروعات والبرامج والإجراءات خلال سنوات الخطة فصدرت توصية اللجنة الاقتصادية رقم /26/ تاريخ 2004/7/26 المتضمنة تخصيص 0.25% من استثمارات الوزارات والجهات العامة للدولة لدعم وتفعيل نشاطات المرأة وزيادة مساهمتها في العملية التنموية .

وبالرغم من الدور الأساسي الذي أصبحت تلعبه المرأة في النشاط الاقتصادي السوري سواء بالعمل المأجور أو بدون أجر في القطاع الزراعي وفي المشروعات الأسرية إضافة إلى العمل المنزلي إلا أن عملها هذا لا يدخل في تقديرات الحسابات القومية . ويرجع ذلك إلى أن جزءا كبيرا من عمل النساء في إنتاج المحاصيل يتكون من أعمال غير مدفوعة الأجر كإنتاج الغذاء للأسرة . وبالرغم من أن العديد من برامج التمويل الصغيرة قد تم تطبيقها خلال فترة الخطة التاسعة إلا أنها لم تستهدف المرأة بالدرجة الأولى ولم تأت بأية نتائج ملموسة للحد من الفقر ، وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن نسبة الموارد البشرية النسوية المنخرطة في العمل الزراعي ما زالت مرتفعة . ولا تزال الفروق كبيرة بين الذكور والإناث في كثير من المؤشرات الهامة كارتفاع معدل الأمية بين الإناث إلى ضعف معدلها بين الذكور التي يوضحها الشكل 2 كالتالي :

الشكل 2: تراجع الأمية بين 2000 و 2005 عند الذكور والإناث .



المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2005 .

حيث يتبين تراجع الأمية لدى الإناث في الفترة بين عامي 2000 و 2005 ولكن بنسب أقل بكثير من تراجعها لدى الذكور . ويلاحظ الانخفاض في مشاركة المرأة في المناصب والمراكز الإدارية والقضاء وملكية وحيازة الأرض مقارنة بالرجال (جدول 2) .

الصناديق الدوارة: مشاريع صغيرة مدرة للدخل موجهة للنساء الريفيات تشرف عليها الحكومة بالتعاون مع المنظمات مثل مشاريع منطقة جبل الحص بإشراف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

جدول 2: مؤشرات أساسية لقياس عدم المساواة بين النوع الاجتماعي 2005.

الموضوع	ذكور	إناث
السكان (%)	51	49
معدل العمر عند الولادة	71	72
معدل الأمية (15 سنة فأكثر %)	12	26
المشاركة في الوزرات %	93	7
المشاركة في مجلس الشعب %	88	12
المشاركة في المهن الإدارية والتنظيمية %	82	18
المشاركة في المهن الفنية والمهنية %	59	41
القضاة (%)	88	12
المعلمون (%)	40	60
حيازة الأرض (%)	95	5
المستفيدين من القروض الصغيرة من هيئة مكافحة البطالة لغاية 2004 (%)	84	16

المصدر: الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2005.

فأين تكمن المشكلة؟ من الممكن ترشيح أهم الأسباب التالية التي وردت في الاستراتيجيات المقترحة للخطة الخمسية العاشرة (2006-2010):

- نقص شديد في الأبحاث والتحليل المتعلقة بقضايا النوع الاجتماعي وبالتالي نقص في البيانات التفصيلية المتعلقة بالنوع الاجتماعي (ذكور/إناث).
- نقص في إمكانية الحصول على مصادر المعلومات.
- نقص في التدريب واستخدام التقنيات الحديثة بالنسبة للمرأة الريفية.
- النظرة الثقافية لمشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي أي بعض العادات والتقاليد السائدة وخاصة في المناطق الريفية البعيدة والتي تحد من مشاركة المرأة في كثير من النشاطات.
- نقص في البنى التحتية التي تساند المرأة في نشاطها الاقتصادي وخاصة في الريف البعيد.

وباختصار يمكن القول بأن محدودية الوصول إلى الموارد الاقتصادية والتحكم بها، مع تدني مستويات تعليم المرأة مقارنة بالرجل، والحاجة إلى بالتدريب وتعلم استخدام التقانات هي من أهم العوامل التي تؤثر سلباً في توزيع أدوار النوع الاجتماعي توزيعاً عادلاً.

3 دور المرأة في الزراعة وإدارة الموارد المائية

يتباين تقسيم العمل بين النساء والرجال في الإنتاج الزراعي تبايناً كبيراً من منطقة إلى أخرى، ومن مجتمع محلي لآخر. غير أنه من المعتاد أن يتحمل الرجال المسؤولية عن المحاصيل النقدية واسعة النطاق وخاصة عندما تستخدم فيها الآلات الزراعية على نطاق واسع. في حين تعتني النساء بإنتاج أغذية الأسرة، وزراعة المحاصيل صغيرة النطاق التي لا تتطلب سوى مستوى منخفض من التكنولوجيا.

تشكل مساهمة المرأة في الريف السوري في الأعمال الزراعية نسبة 40%، بينما هي لا تملك إلا 5% من الأراضي، حيث أظهرت نتائج التعداد الزراعي الذي جرى في عام 1994 أن نسبة الحائزين الزراعيين الذكور هي 94.7%، بينما لم تتجاوز نسبة الحائزات الزراعيات 5.3%، كما أن نسبة متوسط حجم الحيازة قد بلغت

في تعداد عام 1994 حوالي 83 دونماً للذكور ، بالمقابل بلغ هذا المتوسط لدى الإناث 58 دونماً ، كذلك تتبين الفجوة في امتلاك الحيوانات كالأبقار ، والأغنام ، والماعز ، والدجاج رغم أن النساء هن المعنيات في الغالب برعاية الحيوانات كامتداد لعملهن في الحقول وفي الأسرة . وترتبط مسألة الحيازة بضعف القدرة على الحصول على ملكية الأرض وبالتالي ضعف الحصول على القروض والمدخلات الزراعية وغيرها من الخدمات . يرجع ذلك في كثير من الأحيان إلى الاكتفاء بتوزيع الأملاك الزراعية والأراضي بين الأبناء الذكور حرصاً على عدم تفويت حيازة الأراضي نتيجة بعض القيم الاجتماعية والأعراف السائدة في المجتمعات الريفية والتي تعيق التوزيع العادل لأدوار النوع الاجتماعي . وتتعلق فرص الحصول على ملكية الأراضي أو انعدامها لكل من النساء والرجال في الريف بكونها ضرورية لتحسين الإنتاجية الزراعية . فما لم تكن حقوق الأراضي مضمونة فلن يحصل المزارعون على القروض وغير ذلك من المدخلات والخدمات الزراعية الأخرى . وفي بعض الحالات ، تعلق الممارسات والقوانين العرفية التي تحد من حقوق المرأة في امتلاك الأراضي على التشريعات التي تضمن حقها في الأرض . فإن الحيازة غير المضمونة للأراضي تقلل من الحوافز للمحافظة على جودة التربة . ولكي يتسنى ضمان التطبيق الفعال للتكنولوجيات المحسنة لإدارة الموارد الطبيعية ، ينبغي أن تكون المنهجية وأساليب تطوير تلك التكنولوجيات ونقلها قائمة على مبدأ المشاركة الفعالة من قبل كل الأطراف .

وتسهم المرأة إسهاماً ملحوظاً في أربعة قطاعات أساسية من الإنتاج وهي : إنتاج المحاصيل ، والإنتاج الحيواني والصناعات الغذائية وتأمين حاجات الأسرة من الطعام . ففي عام 2006 شكلت المرأة الريفية 58.7% من القوة العاملة الزراعية وأسهمت في إنجاز 70% من الأنشطة الحقلية الزراعية الأساسية كالحصاد والقطاف والتعشيب والفرز والتوضيب (المكتب المركزي للإحصاء ، 2006). وفي دراسة حقلية قامت بها وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي / مديرية البحوث العلمية الزراعية بالتعاون مع الفاو وإيفاد عام 2002 تم تحديد مدى مساهمة المرأة في مختلف النشاطات الزراعية في الريف السوري فتبين أن مساهمتها تركزت في الحصاد والقطاف (43-67%) والتعشيب (52-73%) بينما يتراجع دورهن عن الأعمال السابقة إلى 7% في أعمال السقاية والري ويتضاءل إلى حد الانعدام تقريباً في التسويق والتمويل . أما العناية بالحيوانات كتربية الأبقار والأغنام وإنتاج الألبان فهو بمعظمه عمل النساء (وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، مديرية البحوث العلمية الزراعية ، 2002) .

وبالنسبة للإعالة الأسرية والمرأة المعيلة فقد أظهرت نتائج مسح القوة العاملة لعامي 2001 و 2002 أن نسبة الزوجات المشتغلات خارج المنزل 14% عام 2001 وانخفضت إلى 11% عام 2002 وهؤلاء يشاركن في إعالة الأسرة . وبينت بعض الدراسات أن 56% من الإناث العاملات في القطاع الخاص يعملن بدون أجر (مجلة نون النسوة ، سوسن زكرك ، 2005) . وتعمل المرأة أساساً كعمل مأجور أو غير مأجور في تأمين الطعام وتحقيق الأمن الغذائي للأسرة وجلب ماء الشرب والغسيل وأعمال التنظيف والتحطيب وهي مسؤولة عن تحقيق الأمن المائي للأسرة أيضاً حيث تقوم بالحفاظ على المياه وإعادة استخدامها في مجالات مختلفة . وهنا يكون دورها عظيماً في تعليم الأطفال أهمية الحفاظ على المياه في استخداماتها اليومية.

وقد أولت الحكومة السورية جل اهتمامها مسألة إدارة المياه وخاصة في الزراعة نظراً لكونه المستهلك الأكبر لمياه الري (90% من الموارد المائية المتاحة) ولانخفاض المتاح من الموارد المائية وتبنت منهج التحول إلى طرق الري الحديثة من أجل ترشيد استخداماتها . وبما أن الموارد المائية في سورية كما في كل أنحاء العالم أخذت في التراجع لذلك تبرز هنا أهمية الاستخدام الرشيد للمياه كقضية أساسية في قطاع الري وغيره من القطاعات من صناعة وتوليد الطاقة والاستهلاك المنزلي والبيئة. لذلك كله أصدرت وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي العديد من القوانين والتشريعات للتحول إلى الري الحديث (رذاذ وتنقيط) من أجل ضمان ترشيد استخدام المياه في الري. إلا أن مشاركة المرأة في تطبيق تلك الطرق وتقنياتها لا تزال محدودة وغير ملائمة بسبب النقص في التدريب وفي خبرة التطبيق الحقلية والفنية . لهذا كله فإن التوعية في مجال الإدارة المتكاملة للمياه يجب أن تبدأ دوماً من النساء على مستوى الأسرة والمزرعة وبتمكين المرأة وزيادة مساهمتها في النشاط الاقتصادي ودعم دورها الإنتاجي . وفي وزارة الزراعة تقدم مديرية الإرشاد الزراعي دورات تدريبية محلية طويلة وقصيرة الأمد ، وقد بدأت مشاركة المرأة في تلك الدورات تزداد نتيجة ارتفاع مستوى وعي المرأة الريفية وإدراكها لحاجتها للتدريب ، وازدياد عدد الدورات وتعدد أهدافها . كما ازدادت المشاريع الصغيرة التي تديرها المرأة الريفية نتيجة تلك الدورات ، وكذلك الدورات التدريبية في مجال إقامة المشاريع الإنتاجية التعاونية أو الخاصة بغية الارتقاء بقدرة النساء الريفيات على إنتاج الدخل لهن ولأسرتهن وإدخال مكوّن الحفاظ على موارد المياه وخاصة مياه الشرب ضمن ثقافة المجتمعات الريفية .

4 التعاون مع المنظمات الدولية

تعمل الحكومة السورية وبجهود حثيثة لإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في جميع السياسات والبرامج والأولويات وذلك عبر التعاون مع الكثير من المنظمات الدولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP من خلال تدريب الموظفين العاملين في البرنامج ، وبدعم من قبل صندوق دعم موضوع الجندر التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يمول هذا التدريب . حيث اعتمدت العديد من المشاريع التشاركية وورشات العمل لتعزيز التوعية في عدد من المحافظات . كما يتم بناء قدرات العاملين من أجل العمل مع الشركاء الوطنيين حول هذا الموضوع بهدف تسهيل عمل الجهات الوطنية المعنية لكسب المهارات التحليلية والعملية لإدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في برامج الاقتصاد والجهات الحكومية وغير الحكومية . ويهدف تطوير الآليات التي تدعم البيئة التي تساعد على التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية والتجارية على مستويات وطنية مختلفة .

فقد انطلق البرنامج الوطني لتمكين المرأة الذي رصدت له هيئة تخطيط الدولة من موازنة الدولة ما يفوق عن ثلاثمائة مليون ليرة لتنفيذ البنى التحتية، وتحسين جملة الظروف الصحية من مياه شرب ، وصرف صحي، وطرق ، وغير ذلك بالتعاون بين عدد من وزارات الدولة ومؤسساتها، والهيئات الشعبية . كل ذلك بالإضافة إلى مشروع القرى الصحية الذي يركز على النهوض بالمجتمع الريفي ، والارتقاء بواقع المرأة، وتوفير الخدمات الصحية والاجتماعية والبيئية المستدامة .

ضمن إطار التعاون والمشاريع التشاركية بين الحكومة والمنظمات الدولية لتطوير الآليات التي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال إدخال مفاهيم النوع الاجتماعي في الحياة الاقتصادية يأتي التعاون الحالي القائم بين الحكومة السورية والاتحاد الأوروبي والمركز الإقليمي للدراسات الزراعية في دول البحر المتوسط (معهد باري Bari CIHEAM – IAMB) وهو مشروع "GEWAMED" أو "إدماج أبعاد الجندر في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في دول البحر المتوسط".

1.4 مشروع GEWAMED

تتألف التسمية من ثلاثة مقاطع هي الجندر والمياه ومنطقة البحر المتوسط أي أن المشروع يعنى بقضايا النوع الاجتماعي وتوزيع أدوار النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية في دول البحر المتوسط (الوثيقة الأصلية لمشروع GEWAMED ، 2005).

1.1.4 تعاريف أساسية :

1- الجندر Gender (النوع الاجتماعي) : كلمة تشير إلى الدور والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين الرجل والمرأة في أي ثقافة أو موقع أو مجموعة سكانية (الأطفال الشيوخ ، المجموعات الأثنية) (FAO 2003). ويمكن القول أن الأدوار والعلاقات بين الرجل والمرأة حسب مفهوم النوع الاجتماعي هي نتاج تكوين ثقافي واجتماعي وليست نتاج تكوين بيولوجي يقوم على مفهوم الجنس . وإن جوهر مفهوم الجندر هو المساواة بين الرجل والمرأة ضمن تعدد الثقافات وأنساق القيم الاجتماعية المتطورة .

2- إدماج الجندر Mainstreaming (إدماج النوع الاجتماعي) ويقصد بها عملية إدخال مفهوم النوع الاجتماعي في التخطيط لأي عمل في جميع المجالات وعلى كل المستويات . إنها استراتيجية اتخاذ السياسات والتشريعات والبرامج الكفيلة بإعطاء أدوار فاعلة للرجال والنساء على حد سواء في كل الإجراءات المتعلقة بقطاع المياه وإدارته وتطويره (الوثيقة الأصلية لمشروع GEWAMED ، 2005).

2.1.4 تمويل المشروع :

يمول المشروع من قبل البرنامج الدولي للتعاون العلمي ضمن إطار البرنامج السادس للبحوث في المفوضية الأوروبية ويتوجه نحو دول منطقة المتوسط . يقوم الاتحاد الأوروبي والمركز الإقليمي للدراسات الزراعية في دول البحر المتوسط (معهد باري Bari CIHEAM – IAMB) بالإشراف على المشروع . يتم تنفيذ المشروع في سورية في مقر الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ، إدارة الموارد المائية والأراضي خلال أربعة أعوام بدأ في آب 2006 ويستمر حتى نهاية عام 2010 .

3.1.4 الجهات المشاركة

يشارك في المشروع 18 مؤسسة (9 عامة و7 خاصة و 2 منظمة دولية) من 14 بلد متوسطي وهي ايطاليا ، اليونان ، تركيا ، قبرص ، سورية ، لبنان ، الأردن ، فلسطين ، مصر ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، اسبانيا ، فرنسا (الوثيقة الأصلية لمشروع GEWAMED ، 2005) .

4.1.4 أهداف المشروع

الهدف العام :

يهدف المشروع بشكل رئيسي إلى المساهمة في توجيه أو إدماج أبعاد النوع الاجتماعي (الجندر) في الإدارة المتكاملة للموارد المائية في منطقة المتوسط أي في كل من الدول المتوسطية المشاركة . تعمل الدول المشاركة كمنسق وطني لإنشاء شبكة وطنية بين المؤسسات العاملة في مجالات الجندر والمياه و لتشجيع تبادل المعلومات بين المؤسسات الحكومية والهيئات غير الحكومية والمنظمات الدولية والجامعات ووسائل الإعلام التي لها علاقة بمواضيع الجندر وقطاع المياه (الوثيقة الأصلية لمشروع GEWAMED ، 2005) . أما الأهداف الاستراتيجية المباشرة للمشروع فهي ثلاثة أهداف:

- بناء قاعدة علمية وطنية وإقليمية مشتركة حول قضايا وسياسات وأعمال وإجراءات الجندر لدعم إشراك الجندر في جميع العمليات المتصلة بالإدارة المتكاملة للموارد المائية .
- تعزيز التعاون والحوار بين دول المتوسط وضمن كل بلد للتشجيع على تبادل المعلومات ونشرها فيما بين الجهات الحكومية وغير الحكومية والمؤسسات البحثية والمنظمات الدولية والقطاع الخاص ووسائل الإعلام المعنية بالقضايا المرتبطة بالجندر وقطاع المياه وذلك عن طريق إنشاء موقع إلكتروني على شبكة الانترنت لتسريع تبادل المعلومات وطنياً وإقليمياً .
- المساهمة في اعتماد السياسات الوطنية والاستراتيجيات والطرائق والحوافز والتشريعات الأخرى ذات الصلة من خلال إشراك صناع القرار والسياسة في عمليات إدماج أبعاد الجندر في الإدارة المتكاملة للموارد المائية .

5.1.4 النتائج المتوقعة للمشروع

ترتبط النتائج المتوقعة بشكل وثيق مع الأهداف الاستراتيجية للمشروع :

الهدف الاستراتيجي الأول : بناء قاعدة علمية محلية وإقليمية مشتركة

النتيجة 1- تأسيس موقع محلي (وطني) إلكتروني على شبكة الانترنت على الأقل في جنوب و شرق منطقة المتوسط والتي تشمل كل من الجزائر ومصر والأردن ولبنان والمغرب وفلسطين وسوريا وتونس وتركيا .

النتيجة 2- تطوير نظام معلومات (قاعدة بيانات) محلي لقضايا الجندر المتعلقة بتطوير وإدارة الموارد المائية وجعله متاحاً أمام جميع المستخدمين المحتملين للموقع ويشمل ذلك تطوير مؤشرات حساسة للجندر .

النتيجة 3- تطوير نظام معلومات إقليمي مخصص لمسائل الجندر حيث يتم تخزين ونشر المعلومات ذات الفائدة الإقليمية في جميع الدول الأعضاء المشاركة في المشروع .

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز التعاون والحوار على المستوى الإقليمي والمحلي

النتيجة 4- تحسين التعاون بين الشركاء والمنظمات الخارجية والمهتمة بهذا الموضوع من خلال المشاركة في ورشات العمل والندوات المحلية والإقليمية .

النتيجة 5- تحسين التنسيق ونشر المعلومات على المستوى المحلي من خلال تأسيس نقطة اتصال مركزية وطنية في كل من الدول المشاركة.

النتيجة 6- نشر نتائج المشروع بين اكبر عدد من الجمهور والمعنيين .

الهدف الاستراتيجي الثالث : المساهمة في اعتماد سياسات الجندر المحلية والموائيق المرتبطة بذلك .

النتيجة 7- المساهمة في تبني السياسات و/أو الاتفاقيات الموقعة (الاستراتيجيات والطرق والتوجيهات والحوافز والتشريعات) لتعزيز توجيه الجندر في تخطيط وتطوير وإدارة الموارد المائية .

6.1.4 دور نقطة الاتصال المركزية

يتمثل دور نقطة الاتصال المركزية الوطنية بالاتصال والتنسيق والتشاور مع كافة الهيئات المعنية العاملة في مجالات إدارة الموارد المائية على المستويين الحكومي والشعبي (التمثل بالمنظمات غير الحكومية) وهي :

- المؤسسات الحكومية
- الهيئات الأهلية وغير الحكومية
- المنظمات الدولية
- الجامعات
- أجهزة ووسائل الإعلام

وبالإطلاع على أعمال المشاريع الأخرى العاملة في هذا المجال يتم تقييم الواقع الاقتصادي والاجتماعي للسكان المحليين وإجراء الحوار معها حول كيفية إدخال أبعاد النوع الاجتماعي في إدارة واستخدام الموارد المائية استخداماً فعالاً مما يخدم تحقيق أهداف عمل مشروع GEWAMED المرجوة في سورية . ويتم التفاعل مع مثل تلك الهيئات عن طريق :

- تبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بمجالات البحث المشتركة.
- المشاركة المتبادلة في الفعاليات الرئيسية مثل الزيارات الحقلية والندوات وورشات العمل.

ففي سورية قام فريق الدراسات الاقتصادية-الاجتماعية بزيارة لمشروع "قطاع المياه في حوض بردى" وهو مشروع تنفذه المؤسسة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي في محافظة ريف دمشق بالتعاون مع الحكومة الألمانية وأهدافه تتمثل في تقييم كيفية تطور مفاهيم النوع الاجتماعي والمساواة بين الجنسين بعد مشروع جر المياه في القرى المختارة من منطقة المشروع وبالتحديد في الجزء الشرقي من محافظة ريف دمشق (حيث يسود الفقر والامية خصوصاً بين النساء) . يتم مقارنة الظروف الاقتصادية- الاجتماعية قبل وبعد عملية جر المياه من أجل تقييم أثر المشروع على الحياة الاقتصادية والاجتماعية للسكان المحليين . تركز الحوار على مجالات العمل المشتركة بين GEWAMED والمشروع الألماني لتحديد نقاط التقاطع التي تتمثل في كيفية إدخال أبعاد النوع

الاجتماعي في إدارة واستخدام الموارد المائية استخداماً فعالاً. ويتم الآن تبادل البيانات والمعلومات المتعلقة بمجالات العمل المشتركة و المشاركة المتبادلة في بعض الفعاليات الرئيسية مثل الزيارات الحقلية والندوات وورشات العمل .

وفي السياق ذاته من حيث التنسيق والتعاون تمت مشاركة مشروع GEWAMED لجمعية تنظيم الأسرة في ورشة العمل المقامة تحت عنوان "تقديم المشورة وأسس المفاهيم للمرأة الريفية" بدعم من المشروع الإيطالي للبحث والتعاون (RC) . أقيمت الورشة في 2 أيار 2007 في قرية خربة الورد ، ريف دمشق . يهدف المشروع الإيطالي إلى التنمية الاجتماعية والصحية والمساهمة في توفير الأمن الغذائي في مناطق الريف السوري ويغطي عمله ست قرى في ثلاثة محافظات: خربة الورد وحوش الشاير في ريف دمشق ، توكاد وحوته في ريف حلب ، العانات وخازمة في ريف السويداء . تضمنت ورشة العمل محاضرات في التوعية الصحية والتوعية العامة كما نفذت المشاركات حلقات نقاش حول عملية اتخاذ القرار وتمارين حول أساليب حل المشكلات وتم اللقاء مع الخبير الإيطالي المشرف من RC الذي أظهر اهتماماً حقيقياً بالتفاعل والتعاون مع مشروع GEWAMED .

وكذلك تم حضور دورة تدريبية عقدتها أيضاً جمعية تنظيم الأسرة والمشروع الإيطالي (RC) في 23 أيار 2007 في قرية صلخد ، ريف السويداء لتدريب بعض الرائدات الريفيات اللواتي سيدربن فيما بعد زميلات لهن من المجتمع المحلي على مجالات التوعية تلك . وفي ختام الدورة تم تحديد نقاط وأوجه التعاون التي يمكن أن تتم بين مشروع GEWAMED وبين جمعية تنظيم الأسرة ومشروع RC والتقاطع بين الأهداف والمشاركة بالنشاطات الرئيسية لكل منها.

وقد تم تقديم مقترح تعاون بين المشروع وبين صندوق الأمم المتحدة للسكان لتمويل بعض نشاطات المشروع للعام القادم 2008 مثل تأسيس شبكات الري بالتنقيط لبعض المزارعات معيلات الأسر الفقيرة بمساحة 5-10 دونم وتدريبهن على استخدامها . وتمويل ورشات عمل وحلقات توعية للمجتمع المحلي بتوزيع أدوار الجندر والمساواة وفي أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية في المناطق الريفية الفقيرة والبعيدة .

7.1.4 نشاطات مشروع GEWAMED في سورية

تم حتى الآن بإشراف إدارة المشروع في الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية ، إدارة الموارد المائية والأراضي، إنجاز الأعمال التالية :

- 1-تشكيل إدارة المشروع : وقد تمت تسمية اللجنة التوجيهية من سبعة أعضاء من ممثلي الوزارات والمؤسسات المعنية وهي الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي/المركز الوطني للسياسات الزراعية ، وزارة الزراعة ، وزارة الري ، وزارة الإدارة المحلية والبيئة ، وزارة الإسكان والتعمير ، وزارة الإعلام . إضافة إلى الاستفادة من خبرات بعض الجمعيات الأهلية العاملة في شؤون المرأة والبيئة .
- 2- تأسيس موقع الكتروني للمشروع في سورية www.gewamed-syria.org .
- 3- تنظيم دورة تدريبية لاستخدام الموقع واستثماره بشكل جيد من قبل الكادر الإداري للمشروع .

- 4- المشاركة بالفصل الخاص بالجندر من المؤتمر الثالث للمياه العربية الذي عقد بالقاهرة خلال الفترة 9-11 / 2006/12 تحت عنوان الأبحاث المتقدمة في إدارة الموارد المائية المحدودة .
- 5- إعداد مجموعة من لوحات ونشرات إعلامية ومواضيع صحفية حول المشروع .
- 6- تنظيم ورشة العمل الأولى للمشروع تحت عنوان "واقع وآفاق المرأة السورية ودورها في القطاع الزراعي وإدارة المياه" في مقر الهيئة العامة للبحوث العلمية الزراعية بدوما في 7 \ 3 \ 2007 .
- 7- البدء بتنفيذ البحث الميداني لدراسة أدوار الجندر وإدارة الموارد المائية في الأسر الريفية في المنطقة الجنوبية : ريف دمشق ، درعا ، السويداء ، القنيطرة وذلك بعد أن تم إعداد ومناقشة و تجريب الاستبيان الخاص بالبحث من قبل أعضاء اللجنة التوجيهية .

8.1.4 النشاطات الحالية للمشروع

يتم حالياً متابعة تنفيذ البحث الميداني بعنوان "دراسة أدوار الجندر في إدارة الموارد المائية في أسر الريف السوري" وهي دراسة بحثية تهدف إلى التعرف على الواقع الحالي لتوزيع أدوار النوع الاجتماعي في إدارة الموارد المائية في ريف المنطقة الجنوبية (ريف دمشق ، درعا ، السويداء ، القنيطرة). تتضمن الدراسة مسحاً ميدانياً للحصول على البيانات اللازمة والمعلومات الخاصة بتوزيع أدوار الجندر على مستوى الأسرة. يهدف المسح الميداني القائم حالياً إلى :

(1) إلقاء الضوء والاستقصاء وتحليل توزيع أدوار الجندر في ريف المنطقة الجنوبية على أرض الواقع في استخدامات المياه وأوضاع المرأة الريفية فيما يتعلق بما يلي :

- امتلاك وإدارة الموارد الطبيعية (الأرض والمياه) .
- القدرة على الحصول على العمل المأجور .
- التحصيل العلمي .
- القدرة على الحصول على منصب وظيفي إداري .

(2) التأكد من وجود علاقة ارتباط بين أوضاع المرأة الريفية من حيث النواحي المذكورة أعلاه وبين توزيع أدوار الجندر في استخدام الموارد المائية في الري أو مجالات الحياة الأخرى ؟

يتم تحقيق ذلك بتطبيق الاستبيان في قرى المنطقة المختارة وحساب النسب المئوية والمتوسطات بالنسبة للمجتمع الأصلي . وكان قد تم مسبقاً تصميم أداة البحث (الاستبيان) من قبل اللجنة وتجريبه على 33 أسرة في ثلاثة قرى تابعة لناحية النشابية من ريف دمشق بغوطة دمشق وهي الشيفونية والبحدلية وحزرما . ثم تم تعديل بنود الاستبيان وحذف بعضها بناء على نتائج التجربة للخروج بالشكل الأخير للاستبيان وهو الشكل الحالي الذي يتم تطبيقه في المسح الحالي على العينة المسحوبة .

5 كيف نعزز أدوار النوع الاجتماعي في إدارة المياه

تقوم عادةً مختلف القطاعات المعنية والمستخدمة للمياه بإدارة الموارد المائية ومن ثم الوزارات المسؤولة بالإضافة إلى مسؤولية الجهات المنسقة الأخرى عن طريق الإدارات المعنية . بالإضافة إلى الجهات الحكومية هناك جمعيات مستخدمي المياه على المستوى المحلي كجمعيات الري ممثلة بالقطاع الخاص المعني بالاستخدام

متعدد الأغراض للمياه كالمزارع والمزارعين والمنازل والشركات كشركات بيع المياه المعبئة وغيرها. ولكن لطالما نجمت مشكلات كبيرة جراء ذلك خاصة وأن محدودية الموارد تتطلب تكامل وتنسيق الفعاليات التي تقوم بها كافة القطاعات المعنية. مما يجعل الحاجة ملحة إلى التنسيق والتكامل وإلى إتباع منهجية الإدارة المتكاملة للموارد المائية وهي المنهجية الجديدة التي جاءت مؤخراً كتوصية للكثير من البحوث والدراسات الحديثة الصادرة عن المنظمات والمؤسسات الوطنية والدولية.

من الصعب أخذ فكرة واضحة عن دور كل من المؤسسات والجهات المعنية بإدارة المياه نظراً لتعدد تلك المؤسسات. لهذا يمكن اختيار المؤسسات الأكثر تمثيلاً للقطاعات المعنية بالموارد المائية وتطوير بعض المؤشرات البسيطة التي تستطيع إعطاء فكرة واضحة عن توزيع الأدوار في القطاع المؤسسي على المستوى الوطني. وفي هذا الإطار يمكن اختيار وزارة الزراعة ووزارة الري المعنيتان بعملية توفير واستخدام المياه في معظم الدول، وفي بعض الدول قد تكون وزارة الري أو البيئة. أو يمكن اختيار أكثر من وزارة على أن يتم التحليل في كل وزارة على حدة. ثم يتم دمج الأرقام الناتجة لكل مؤشر في رقم واحد هو المعدل النسبي لكل وزارة من متوسط مؤشر الوزارات (ساغاردوي، 2007).

1.5 مبادرات معهد باري في إدماج أبعاد النوع الاجتماعي في إدارة المياه

إن سياسات إدماج أبعاد النوع الاجتماعي، وهي في الواقع محدودة في العديد من دول البحر المتوسط، هي أكثر السياسات كفاءة في معالجة مشكلات المياه المتزايدة في المنطقة. ولقد توصلت المؤسسات والمنظمات المتعددة التي تعمل في مجال وضع حلف جندر-مياه-فقر-تنمية مستدامة موضع التنفيذ إلى تأسيس حلف جديد لتضمين بعد النوع الاجتماعي كعامل مشترك أو كنقطة تقاطع في الإدارة المتكاملة للموارد المائية.

ومعهد باري الذي يعمل منذ 20 عاماً في مجال إدارة الموارد المائية المتوسطة والزراعات المروية يتوجه حالياً نحو تركيز أعمق على مسألة إدماج أبعاد النوع الاجتماعي في كافة برامج بناء القدرات وتضمينها في مشاريع التعاون المقامة في العديد من الدول النامية في تلك المنطقة. وقد واجهت تلك المبادرات الحاجة المتزايدة لإدماج بعد الجندر في كافة مستويات الموارد المائية، ومن جهة أخرى الصعوبات التي واجهت هذا الإدماج صعوبة قبوله في إطار المجتمع الدولي ومع هذا نجح المعهد في ابتكار منهج الإدارة المتكاملة للموارد المائية: Integrated Water Resource Management (IWRM) (حمدي، 2005). وقد قام المعهد بعد ذلك بتحديد خطوات البدء بعملية الإدماج تلك وإجراءاتها اللازمة للمتابعة. ومنها تم اقتراح أربعة خطوات أساسية لبدء ومتابعة وتقويم العملية يمكن تلخيصها بما يلي (حمدي، 2005):

- الخطوة الأولى: (المعلومات) أي العمل على تفصيل كل البيانات والمعلومات بحسب الجنس (ذكر/أنثى)، أولاً لتحديد الحاجات المختلفة لكل من الرجال والنساء. وثانياً لدراسة التأثيرات المختلفة لمنهج ال IWRM على كل منهما. فتحليل الجندر (دراسة الاختلاف في الأدوار والموارد المتاحة والحاجات، والأولويات بالنسبة لكل من الرجل والمرأة وعلاقتها بإدارة المياه) يجب أن يشكل جزءاً

هاماً من تحليل الحالة والتقييم من أجل التخطيط . وتهدف دراسات تحليل النوع الاجتماعي إلى اختبار الفروق والثغرات بين الجنسين في قضايا محددة .

- الخطوة الثانية : (التشاور والنصح ثم اتخاذ القرار) حيث يجب إشراك الرجال والنساء على حد سواء في التخطيط وفي تطبيق منهجية IWRM على أساس مهاراتهم المتنوعة والمساهمات التي يستطيع كل منهم تقديمها وليس على أساس ما هو ملائم أو غير ملائم. وهذا يعني تشجيع النساء والرجال للتشاور والمشاركة في عملية اتخاذ القرار بدءاً من المجتمع المحلي إلى أعلى المستويات في الإدارة. طبعاً سيتطلب الأمر بذل جهود أكبر لخلق الفرص أمام النساء للمشاركة في عمليات التخطيط والتنفيذ عن طريق بناء القدرات وتعزيز مشاركاتهن .

أما الخطوات اللاحقة فهي:

- الخطوة الثالثة: (إجراءات لتعزيز بعد النوع الاجتماعي ضمن المجموعات المشاركين) في إطار البيانات المفصلة (ذكر/أنثى) وعلى أساس بيانات تحليل الجندر وعلى أساس الفهم الكامل لأولويات كل من الرجال والنساء . توضع الإجراءات اللازم اتخاذها في سياسة المشروع وإطار عمله ويتم إقرارها مع إقرار الكادر العامل والميزانية على أن تتم مواصلة متابعتها ومراقبة تنفيذها من خلال مؤشرات ملائمة لقياس التغيير .
- الخطوة الرابعة: (إجراءات لتعزيز بعد النوع الاجتماعي في التنظيم العملي) توضع هذه الخطوة من أجل تطوير المهارات والمعرفة والالتزام عند المشاركين في التطبيق ومن أجل فهم أفضل لاختلافات النوع الاجتماعي . وبالتالي يقومون بتنظيم أنفسهم وفقاً لتلك المعطيات بحيث يتم وضع استراتيجية بناء القدرات المتضمنة لعدة أنشطة وفعاليات في وثيقة المشروع وخطة عمله كالأدوات والتدريب والموارد وبرامج البحث والندوات وورشات العمل وغير ذلك .

2.5 مؤشرات حساسية الجندر المقترحة من قبل معهد باري

لقد تم في ورشة العمل التي عقدت في لارنكا ، قبرص تحت عنوان "الجندر والمياه والأمن الغذائي" في الفترة ما بين 12 و14 آذار 2007 تقديم مقترحات كثيرة حول وضع مؤشرات عامة موحدة في كافة الدول المشاركة في المشروع في منطقة البحر المتوسط . واتفق مبدئياً على مؤشرات حساسية النوع الاجتماعي لقياس وتحليل عدم المساواة ومدى تمكين المرأة في إدارة الموارد المائية في كل من تلك الدول . تعبر المؤشرات عن عدم المساواة بين النوع الاجتماعي في المجالات التالية : القدرة على امتلاك وإدارة الموارد الطبيعية : الأرض و المياه ، القدرة على الحصول على وظيفة مأجورة ، والتحصيل العلمي ، والحصول على منصب إداري . فيما يلي قائمة المؤشرات العشر المقترحة للتطبيق في وزارات وقطاع الزراعة في دول البحر المتوسط المشاركة في المشروع (ساغاردوي ، 2007) :

1. نسبة المزارع التي تديرها إناث وهي عبارة عن عدد المزارع التي تديرها إناث/ العدد الإجمالي للمزارع في الدولة المعنية.
2. متوسط حجم الحيازة التي تديرها إناث مقارنة مع متوسط حجم الحيازات التي يديرها ذكور: متوسط حجم الحيازة التي تديرها إناث/متوسط حجم الحيازات التي يديرها ذكور.
3. نسبة المساحة المزروعة من قبل إناث: المساحة المزروعة من قبل إناث/ إجمالي المساحة المزروعة.
4. نسبة المزارع المروية التي تديرها إناث: عدد المزارع المروية التي تديرها إناث/ العدد الإجمالي للمزارع المروية.
5. نسبة المساحة المزروعة المروية من قبل إناث: المساحة المروية من قبل إناث/ إجمالي المساحة المروية.
6. متوسط حجم الحيازة المروية التي تديرها إناث مقارنة مع متوسط حجم الحيازات التي يديرها ذكور: متوسط حجم الحيازة المروية التي تديرها إناث/متوسط حجم الحيازات التي يديرها ذكور.
7. نسبة مساهمة العمالة الأنثوية في الزراعة: عدد أيام العمل المنجزة من قبل نساء/ إجمالي عدد أيام العمل المنجزة في الزراعة.
8. متوسط عدد أيام العمل المنجزة من قبل إناث/ متوسط عدد أيام العمل المنجزة من قبل ذكور: متوسط عدد أيام العمل المنجزة من قبل إناث/ عدد المزارع المدارة من قبل إناث.
9. نسبة الإناث الموظفات في وزارة معينة: عدد الإناث الموظفات في وزارة معينة/إجمالي عدد الموظفين في تلك الوزارة.
10. عدد الإناث اللواتي يشغلن منصب مدير وأعلى في وزارة معينة: عدد الإناث اللواتي يشغلن منصب مدير وأعلى في وزارة معينة/إجمالي عدد المدراء وأعلى في تلك الوزارة.

ومن الممكن أيضاً تحديد مؤشرات مشابهة للتحليل في المؤسسات الاجتماعية مثل جمعيات مستخدمي المياه على المستوى المحلي أيضاً . وفي هذه الحالة أيضاً يتطلب الأمر إجراء المسوح الحقلية للحصول على البيانات اللازمة (جدول 3) (ساغاردوي، 2007) .

الجدول 3: المؤشرات الرئيسية لتقييم الحصول على والتحكم بالموارد والمنافع من قبل النوع الاجتماعي على المستوى الوطني والاجتماعي:

الموارد والمنافع	المؤشرات	مصدر البيان	ملاحظات
الموارد الطبيعية	الأرض		مؤشر رقم 1 إلى 6
	مياه الري		مؤشر رقم 3 إلى 6
	مياه الشرب والصرف الصحي	WB UN	مؤشرات لا تخص الجندر بل تخص الأسرة بكاملها
التعليم والخبرة	مياه للاستعمالات الأخرى		لا تتوفر بيانات على المستوى الوطني
	التحصيل العلمي	UN, WB	معدل الأمية نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي والثانوي
	التدريب		توجد مؤشرات للنشاطات التدريبية الفردية ولكن لا يمكن دمجها في مؤشر واحد.
الصحة والحياة	الحياة	UN, WHO	معدل توقع العمر نسبة الجنس إناث/ذكور معدل توقع الولادة إناث/ذكور غيرها
			كثير من مفاهيم الصحة يمكن مراقبتها ولكل منها مؤشر خاص بها
النشاط الاقتصادي	العمل	UN, FAO	المنصب الوظيفي في مختلف القطاعات الراتب مؤشر رقم 7 و رقم 8.
	رأس المال أو الاقتراض	WB	بعض البنوك لديها مؤشرات حول القروض المعطاة للذكور والإناث
	النقل والمواصلات	WB، مستوى وطني	توجد بعض المؤشرات عن استعمال النقل العام والخاص ولكن نادراً ما تكون مفصلة على أساس ذكور/ إناث
الحالة الاقتصادية	التسويق		توجد الكثير من أنماط السوق ولكن صعب إجمالها في مؤشر واحد
	الدخل	UN, WB	مؤشرات الدخل كلها مدمجة مع ال HDI GDI في دليل التنمية البشرية ودليل التنمية على المستوى الوطني
المنافع			
الوضع الاجتماعي	موقع اتخاذ القرارات	UN	المنصب الإداري في الوظيفة مقاعد في البرلمان مؤشر رقم 9 ومؤشر رقم 10 من جدول 6

1. البنك الدولي: WB: World Bank
 2. الأمم المتحدة: UN: United Nations
 3. منظمة الصحة العالمية: WHO: World Health Organization
 4. مؤشرات التنمية العالمية: GDI: Global Development Index
 5. مؤشرات التنمية البشرية: HDI: Human Development Index
- المصدر: معهد باري، ساغاردوي، 2007 .

6 المشكلات والتحديات كما تراها المنظمة الدولية للأغذية والزراعة

على الرغم من اختلاف أدوار النوع الاجتماعي في النشاطات الاقتصادية الريفية إلا أنها أدوار متكاملة من أجل ضمان الأمن الغذائي على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي . غير أن النساء يقمن في كثير من الأحيان بدور أكبر في ضمان التغذية وسلامة الأغذية وجودتها ، ويتحملن عموماً المسؤولية عن تجهيز وتحضير الأغذية لأسرهن ومن ثم رفع المستوى الغذائي لأفراد الأسرة . وتسهم عملية تجهيز الأغذية في الأمن الغذائي من خلال ضمان التنوع المستمر في الأغذية والتقليل من الفاقد والخسائر . وفي حال تمكنت النساء من المشاركة في التجارة بالمنتجات الغذائية تتحول نشاطاتهن التسويقية بصورة مباشرة إلى تحسين تغذية الأسرة حيث تبين الدراسات أن النساء أكثر ميلاً من الرجال إلى المساهمة بنسبة من دخلهن النقدي في الاحتياجات الغذائية للأسرة (الفاو 2002) .

لقد أوردت المنظمة الدولية للأغذية والزراعة في خطة عملها الخمسية (2002-2007) (بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية أن أهم التحديات التي تقف أمام قضايا المرأة الريفية والمساواة بين الجنسين في الريف وعلاقة ذلك بعملية التنمية تتركز في توجه السياسات نحو المساواة بين الجنسين والتنمية واستخدام الموارد الإنمائية لتحسين أحوال النساء وإبراز المساهمات التي تقدمها (الفاو، 2002) . وإلى جانب مراعاة المساواة بين الجنسين ، تبرز عملية "تمكين" المرأة باعتبارها قضية رئيسية . فتحقيق المساواة بين الجنسين يتطلب "تحولاً جذرياً" يمكن النساء من المشاركة في صنع السياسات واتخاذ القرار على كافة المستويات الاجتماعية. فإن التمكين لا بد أن يكون ذاتي التكوين من خلال حصول النساء على الموارد التي تتيح لهن زيادة التحكم في حياتهن ، وتحديد نوع العلاقات اللاتي يردن أن يعشنها .

ومن أهمها التحديات الرئيسية التالية : (1) العولمة؛ (2) زيادة الضغوط على الموارد الطبيعية والتنافس على استخدامها والهجرة من الريف إلى المدينة وتقدم السن في الريف (3) نظم الدعم الزراعي (4) تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ، (5) سياسات التنمية الريفية والزراعية (الفاو ، 2002) .

1.6 التحديات ذات الصلة بالتحويلات العالمية (العولمة)

- تحول خيارات السياسات الحكومية باتجاه برامج الإصلاح الهيكلية لصالح الانفتاح التجاري والتدفقات المالية .
- تحول سياسات التحرير باتجاه اقتصاديات الحجم الكبير (مثل الزراعة التجارية واسعة النطاق) وزراعة محاصيل التصدير النقدية على حساب الإنتاج الأسرى المعيشي .
- ونتيجة لخفض الإنفاق الحكومي على القطاع العام ، جرى أيضاً تخفيض الخدمات الزراعية الخاضعة للإشراف مثل التدريب والإرشاد فضلاً عن الاستثمار في البنية الأساسية الريفية .

- استفادة المزارعون الكبار الميسورين من سياسات التنمية الزراعية المطبقة في حين أن التأثير العام على صغار المزارعين كان سلبيا بل زيادة في الضعف والتهميش .
- تتضرر النساء ، نتيجة لعدم المساواة بين الجنسين والتمييز، من العولمة وعمليات التحرير أكثر من الرجال وخاصة في المناطق الريفية .
- إلغاء الإعانات الزراعية أثرت سلباً على المزارعات اللاتي وجدن أن من المتعذر أحياناً الحصول على المدخلات الزراعية .

2.6 زيادة الضغط على الموارد الطبيعية

- ملكية الأراضي لكل من النساء والرجال في الريف ضرورية لتحسين الإنتاجية الزراعية فما لم تكن حقوق ملكية الأرض مضمونة ، فلن يحصل المزارعون إلا على قدر ضئيل من القروض والخدمات وغير ذلك من المدخلات والخدمات الزراعية الأخرى .
- إن الحيازة غير المضمونة للأراضي تقلل من التحفيز للمحافظة على جودة التربة وتطبيق التكنولوجيا الفعالة في إدارة الموارد الطبيعية . حيث يمكن أن تفرض نظم الإنتاج الزراعي في بعض المناطق مخاطر على الصحة العامة والبيئة . وتنشأ هذه المخاطر من الاستخدام غير الملائم أو المفرط للمدخلات الزراعية مما قد يلوث الهواء ومصادر مياه الشرب والتربة .

3.6 نظم الدعم الزراعي

- يشكل الحصول على الدعم الزراعي بما في ذلك القروض والخدمات الريفية والتكنولوجيا ، وخدمات التعليم ، والإرشاد، والتسويق عنصراً أساسياً لتحسين الإنتاجية الزراعية .
- يتولى الرجال زراعة المحاصيل النقدية واسعة النطاق وخاصة عندما تستخدم فيها الآلات الزراعية على نطاق واسع ، في حين تعتني النساء بإنتاج أغذية الأسرة ، وزراعة المحاصيل النقدية محدودة النطاق التي لا تتطلب سوى مستوى منخفض من التكنولوجيا وهذا يؤدي إلى محدودية حصولهن على مستلزمات الإنتاج .
- تتعرض النساء بصورة عامة للتجاهل في البرامج الإنمائية التي توفر نظم الدعم الزراعي . فعلى سبيل المثال النساء لا يجدن الوقت اللازم للمشاركة في نشاطات الإرشاد والتدريبات العملية نتيجة لأعباء العمل الثقيلة .
- تشكل زيادة الوصول إلى نظم الدعم الزراعي ، بما في ذلك القروض والخدمات الريفية والتكنولوجيا ، وخدمات التعليم ، والإرشاد والتسويق عنصراً أساسياً لتحسين الإنتاجية الزراعية الخاصة بالمزارعين

من النساء والرجال على حد سواء . ونظرا لدور النساء الحاسم في إنتاج الأغذية وتوفيرها وتجهيزها ، لابد لأي مجموعة من الاستراتيجيات تهدف إلى تحقيق الأمن الغذائي المستدام أن تعالج مسألة محدودية حصول المرأة الريفية على الموارد الإنتاجية .

4.6 تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

- مازالت المرأة في غالبية مناطق الريف السوري الفقير لا تملك فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بسبب نقص التدريب على استخدام هذه التكنولوجيات وعدم توفر البنية الأساسية ، وضعف الموارد المالية فضلا عن ارتفاع معدلات الأمية بين نساء الريف .

5.6 سياسات التخطيط للتنمية الزراعية والريفية

- في كثير من الأحيان لا تعكس سياسات التنمية الزراعية والريفية وتخطيطها توزيع الأدوار والاحتياجات المختلفة لنساء ورجال الريف بصورة كافية بسبب العوامل التالية :
- يؤدي نقص المعلومات ذات الصلة بالنوع الاجتماعي بشأن الدور الذي يقوم به السكان في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية إلى تجاهل مخططي التنمية الزراعية لحاجات الفئات الضعيفة من المجتمع في كثير من الأحيان (الفاو، 2002) .
- نتيجة للتوزيع غير العادل للعمل غير المأجور بين الجنسين يتجه جزء كبير من عمل النساء في إنتاج المحاصيل إلى أعمال غير مأجورة كإنتاج الغذاء للأسرة وليس للسوق .

إذن فمن الضروري فهم الأدوار والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل من الرجال والنساء في قطاع الزراعة ، والمعوقات الرئيسية التي تواجههم والاحتياجات الرئيسية الخاصة بهم فضلا عن قدرتهم على القيام بتلك الأدوار . ونظرا لأن النساء يتحملن عادة المسؤولية الأولى في رعاية أسرهن وتغذيتها ، فإنهن تخضعن لضغوط قوية عندما يعملن على تلبية احتياجات أسرهن هذه وخاصة في الأوقات الصعبة كالجفاف والكوارث أو التعرض لمخاطر العجز في الأمن الغذائي .

ومن أجل تحقيق ذلك يجب إنتاج فعاليات اقتصادية جديدة وزيادة حجم مشاركة النساء ، خصوصا ذوي الدخل الأسري المنخفض وإدماجهم في النشاطات الزراعية وغير الزراعية المدرة للدخل ، وتسهيل وصولهم إلى البرامج التدريبية والإرشادية التي تزودهم بالمهارات في استخدام التكنولوجيا الزراعية البسيطة واستخدامات الري الحديث وإدارة الأراضي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتربية المواشي وتصنيع منتجاتها ، وكذلك تسهيل حصولهم على القروض لإنشاء المشاريع الصغيرة المنتجة لزيادة دخل الأسرة الريفية . في هذا السياق يتم العمل على تشجيع زيادة نسبة النساء في الكليات والمعاهد الزراعية العالية التي تعمل على التدريب في مجال التطبيقات العملية .

المراجع العربية

- المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للعام 2006، المجموعة الإحصائية السنوية الزراعية، سورية، دمشق 2006 .
- المنظمة الدولية للأغذية والزراعة ، 2002 ، خطة عمل المنظمة بشأن المساواة بين الجنسين والتنمية (2002)- (2007 -، روما ، إيطاليا .
- المنظمة الدولية للأغذية والزراعة ، 2005، تقرير مهمة: تطوير أنشطة المجموعات النسائية في الأردن وسورية، روما، إيطاليا، 2005 .
- الهيئة السورية لشؤون الأسرة، 2005 ، التقرير الوطني، 10 سنوات ما بعد مؤتمر بكين، السلام، التنمية، المساواة، دمشق، سوريا (باللغة العربية) .
- وزارة الزراعة، مديرية الإرشاد الزراعي ، مسودة تقرير غير منشور لدراسة تقويم الفقر الريفي وخرائط الفقر في سورية، شباط 2006 ، ص 10.

المراجع الأجنبية

- Food and Agriculture Organization of the United Nation (FAO), (2005), Annual Report, *Water for people, water for life*, Rome, Italy, 2005.
- General Commission for Scientific Agricultural Research (GCSAR), (2002), Irrigation Department, a study on *The Role of Gender Issues in Water Resource Management and Irrigated Agriculture*, Damascus, Syria, 2002.
- GEWAMED Project (EU Contract INCO-CT 2005-517696), 2005, Mainstreaming Gender Dimensions into Water Resource Development and Management in the Mediterranean Region, Project Document, CIHEAM-MAIB, Italy.
- Hamdy, Atef, 2005, Gender Mainstreaming in the water sector: Theory, practices, monitoring and evaluation, Bari, Italy, 2005.
- International Centre for Agriculture Research in the Dry Areas (ICARDA), (2003), *Rural Development in Khanaser Valley, Case Study*, Aleppo, Syria, 2003.
- Khosla, P. and Pearl, R., 2003. "Connections inexploitées : genre, eau et pauvreté" Women's Environment and Development Organization (WEDO), New York.
- Sagardoy, J. et al, 2007, Gender Indicators in Water Management: Review, Proposals and Guidance, Draft Report, March, 2007.
- Sawsan Zacza, (2005), *Syrian Women in the Informal Market*, Article, Noun E Nuswa Magazine, Fifth Edition, Damascus, Syria, March, 2005.
- Syrian Central Bureau of Statistics (CBS), (2005), *Annual Abstract*, 2005, Damascus, Syria.
- Syrian Central Bureau of Statistics (CBS), (2006), *Annual Abstract*, 2006, Damascus, Syria.
- Syrian Commission for Family Affairs (SCFA), (2006), *Workshop on the National Strategy of Syrian Population*, Damascus, Syria, 2006.
- Syrian State Planning Commission and United Nation Development Program (UNDP), 2005, National Millennium Development Goals of the Syrian Arab Republic, Damascus Syria, 2005.

- United Nations Development Programme (UNDP), (2005), *Poverty in Syria: 1996-2004 Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations*, Damascus, Syria, June 2005.
- United Nations Development Programme (UNDP), El Laithy H., Abu-Ismail K., 2005, *Poverty in Syria: 1996-2004 Diagnosis and Pro-Poor Policy Considerations*, Damascus, Syria, June 2005.
- World Bank, 2006. *World Development Indicators 2006*. World Bank, Washington. Available at: <http://www.devdata.worldbank.org/wdi2006/contents/cover.htm>.
- World Food Programme (WFP) of the United Nations, 2004, *Syria Community Food Security Profiling (CFSP) within Arid and Semi-Arid Regions, WFP Vulnerability Analysis and Mapping (VAM) Unit, ODC WFP Syria Country Office, Damascus, Syria, 2004*.